Issue 6569 Monday 27/1/2020
الزمان – السنة الثانية والعشرون العدد 6569 الاثنين 1 من جمادى الاخرة 1441 هـ 27 من كانون الثاني (يناير) 2020م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/22. UK

أزمة القضاء العراقي بين المجلس والإتحادية العليا

عبد الستار رمضان
اربيل

يعتبر العراق من أكثربلدان العالم خرقاً وانتهاكاً للدستور والقوانين سواء من قبل السلطة التنفيذية او التشريعية او القضائية، ويمكن تحديد أهم اسباب تلك الخروقات والانتهاكات هو انه يتم التوافق عليها سياسياً فيصبح واقعاً عملياً، وان كل ما يثار بصدد وجود خرق دستوري او قانوني من عدمه فانه يثار بسبب خلاف سياسي او شخصي، فاذا حسم الخلاف تم السكوت عن الخرق الدستوري وكأنه لم يكن، أما اذا استفحل الخلاف فان المحكمة الاتحادية تفصل فيه بعدة طرق، الاولى ان تمسك العصا من الوسط وكأنها جهة تحكيم عشائري تريد ارضاء الجميع، اما الطريقة الثانية فهي ان تدقق في موازين القوى فتحكم لمن هو أكثر قوة وسطوة وتأثيراً، او تحكم وفق السياقات الدستورية والقانونية حسب اطراف الدعوى والموضوع.

ان مهمةمجلس القضاء الاعلى هي تولى ادارة وترشيح رئيس محكمة التمييز الاتحادية وقضاتها ورئيس هيئة الاشراف القضائي وتعيين القضاة وترقيتهم وما الى ذلك من المسائل ذات الطبيعة الادارية حسب ما نصت عليه المادة(3) من قانون مجلس القضاءالأعلى رقم (45) لسنة 2017 وليس من مهامه التصدي لعمل المحكمة الاتحادية وتقرير انعدام أحكامها أو قراراتها لان تلك الاحكام والقرارات باته وليس للمجلس اية ولاية على المحكمة الاتحادية وذلك للاسباب التالية:

سلطة قضائية

1- ان الدستور نص على السلطة القضائية في المواد(87) و(88) و(89) ونصها(تتكون السلطة القضائية الاتحادية، من مجلس القضاء الاعلى، والمحكمة الاتحادية العليا، ومحكمة التمييز الاتحادية، وجهاز الادعاء العام، وهيئة الاشراف القضائي، والمحاكم الاتحادية الاخرى التي تنظم وفقاً للقانون)، وهذا الترتيب هو ترتيب لفظي وشكلي ولا يعني ان المكون الذي ذكر اولاً هو اعلى او له سلطة على المكون الذي يليه.

2- نصت المادة((90على (يتولى مجلس القضاء ادارة شؤون الهيئات القضائية) اي انها مهمات ادارية لا تتعدى الى صلاحية اصدار القرارات او الاحكام القضائية التي هي مهمة المحاكم والقضاء المستقل الذي لا سلطان عليه الا القانون.

3- ان المواد (92و93) قد بينت الاحكام الخاصة بالمحكمة الاتحادية العليا والمادة (94) نصت على (قرارات المحكمة الاتحادية العليا باته وملزمة للسطات كافة)، وان قانون المحكمة الاتحادية رقم(30) لسنة 2005حدد طريقة تشكيلها وانعقادها وما جرى بعدها هو مسايرة الوضع على الخلل الموجود بالقانون.

4- جرت محاولة اصلاح الخلل عندما صدر قانون مجلس القضاءالأعلى رقم (45) لسنة 2017 وتم بموجبه منح مجلس القضاء الأعلى اختصاص ترشيح أعضاء المحكمة الاتحادية العليا من القضاة وفقاً للمادة(3/ثالثا) منه ,التي تم الغائها حسب قرارالمحكمة الاتحادية المرقم 19/ اتحادية/2017 في 2017/4/11 ولأن المادة اعلاه متعارضة مع حكم الفقرتين (أولا) و(ثانيا) من المادة (92) من الدستور اللتين نصتا على أن المحكمة الاتحادية العليا مستقلة مالياً وإدارياً وأن طريقة اختيار أعضائها ينظمه قانونها، وإن إيكال ترشيح أعضاء المحكمة الاتحادية العليا إلى مجلس القضاء الأعلى يخل باستقلالية المحكمة ويخالف احكام ومواد الدستور.

أزمة القضاء العراقي بين مجلس القضاء والمحكمة الاتحادية العليا

5- بعدها رجع الخلل والفراغ الدستوري والقانوني في هذا الموضوع، وبالتالي فهي أزمة فراغ دستوري وقانوني لا تعالج الا بتعديل الدستور او بتشريع قانون خاص للمحكمة الاتحادية، وهذا ما لم يتم خلال ال 15سنة الماضية، وبالنتيجة ربما يمكن القول انه لا المحكمة الاتحادية على خطأ ولا مجلس القضاء الاعلى على خطأ لان الاثنين اجتهدوا واجتهادهم صواب يحتمل الخطأ أو خطأ يحتمل الصواب.

6- ان الموقف الجديد لمجلس القضاء خطير وقد يؤدي الى نسف النظام القضائي والدستوري في العراق وهو موقف متسرع ولا يمكن الاخذ به لان كتابه الاخير المرقم (83 في2020/1/23) ورد في نهايته (...وما يصدر من المحكمة يعد معدوماً من الناحية القانونية) هو بمثابة تعليمات ولا ترقى حتى الى مرتبة القرار الاداري او القضائي.

7- ان مسألة تقرير انعدام الاحكام والقرارات مسألة ذات طبيعة قضائية لا ادارية مما يقتضي أن تتصدى لها المحكمة الاتحادية ذاتها ولو بدعوى مبتدأة عند الاقتضاء،او حسب نظرية الموظف الفعلي المعروفة في القضاء الاداري، او بموجب نظرية الاوضاع الظاهرة التي اخذ بها القانون المدني العراقي واقرتها العديد من أحكام قرارات محكمة التمييز العراقية.

8- ان اللفظ الذي استخدمه المشرع العراقي هو (المهام) لانها ذات طبيعة ادارية وهذه هي الطبيعة الادارية لمهام مجلس القضاء والتي وردت في نص المادتين (90) و (91) من الدستور العراقي لسنة 2005.

9- ان كلاً من مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية قد استطاعوا ايجاد المبرر القانوني لتوجههم، لكن الغاء المادة (3) من قانون المحكمة الاتحادية رقم (30) لسنة 2005 الخاصة باختصاصات مجلس القضاء الاعلى في ترشيح رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية أدى الى عدم وجود نص دستوري او قانون نافذ حالياً يبين الآلية التي يتم فيها تعيين رئيس واعضاء المحكمة الاتحادية، وهو نقص تشريعي وفراغ دستوري يعيشه القضاء العراقي.

10- ان المحكمة الاتحادية تصدر قراراتها بالاكثرية ولا يوجد نص يلزمها ان تكون قراراتها بالاجماع لذا فان اعتراض مجلس القضاء على هذه النقطة غير موفقة، كما ان تعيين احد القضاة المتقاعدين كعضو بدلا عن القاضي الذي احيل على التقاعد لاسباب صحية فانه ايضا غير صحيح لعدم وجود قانون يحدد كيفية الترشيح والتعيين في المحكمة الاتحادية، كما ان جميع اعضاء المحكمة الاتحادية ورئيسها قد بلغوا وتجاوزوا سن التقاعد مما لا يساعدهم في عملهم الشاق والمهم والكبير في البت في المسائل القانونية والدستورية.

خروقات منسوبة

عليه فأن ما يثار الآن بخصوص خروقات منسوبة للمحكمة الاتحادية سواء كانت صحيحة ام غير صحيحة فان دوافعها خلافات شخصية ألقت بظلالهاعلى العلاقة بين الطرفين (مجلس القضاء الاعلى والمحكمة الاتحادية) من سنوات، وانه يمكن ان تقف ورائها جهات سياسية متنفذة داعمة لاحدهما بما يدفعه للتصعيد في محاولة الاستيلاء على الدولة ومفاصلها بذرائع دستورية مفتعله، لكن الموضوع يبقى موضوعاً شائكاً ومن العقد الدستورية العصيّة الحل في الظروف الحالية وبما يعمق الأزمة في العراق بحيث لم تعد أزمة سياسية او حكومية بل امتدت الى القضاء العراقي بين مجلس القضاء العلى والمحكمة الاتحادية العليا وبقية مكونات السلطة القضائية والادعاء العام الذي اصبح تابعاً لمجلس القضاء في حين كان الاولى والاجدر به ان يكون له له الصوت العالي في هذه القضية وغيرها من القضايا الكثيرة والكبيرة كونه ممثل المجتمع ومهمته حماية نظام الدولة وأمنها والحرص على المصالح العليا للشعب.

العراق وصراع المصالح الأمريكية الإيرانية

سامي الزبيدي
بولندا

العراق هذه الأيام واقع بين قطبي الرحى الأمريكية الإيرانية وكل قطب أشد عليه من الأخر فأمريكا التي تريده يسير وفق مساراتها ويعمل وفق توجهاتها وسياستها في المنطقة وإيران التي تريده حديقة خلفية له وتتحكم في كل أموره السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية وأكبر سوق لبضاعتها البائرة التي أصبح العراق المستورد الأول لها ومصدراً لعشرات المليارات من الدولارات تدخل في خزائنها الخاوية كل سنة من صادراتها للعراق وحده وتعوضها كثيراً عن العقوبات الأمريكية المفروضة عليها ,كما تريد إيران ان تبقى اللاعب الأول في المشهدين السياسي والعسكري في العراق من خلال الأحزاب والكتل السياسية الموالية لها ومن خلال الميليشيات المسلحة التابعة للحرس الثوري الإيراني .

بين قطبين

وهو بين هذين القطبين المؤثرين بل المدمرين لا حول له ولا قوة العراق بلاد الرافدين وأقدم الحضارات في العالم ,العراق الذي علم البشرية الكتابة والقوانين والشرائع والزراعة وصناعة الآلات والعربات وغيرها من متطلبات الحياة آنذاك ,العراق الذي نشأت على أرضه أولى وأرقى الحضارات كالسومرية والأشورية والأكدية والبابلية , العراق اليوم بات أشبه برقعة شطرنج للأسف أحجارها سياسيو اليوم اغلبهم عملاء لهذا الطرف أو ذاك وجلهم فاشلون و فاسدون ولصوص وظلمة وقتلة دمروا الشعب وخانوا الوطن ,واللاعبين الأساسيين على الرقعة أمريكا وإيران هاتين الدولتين جعلتا الأكثرية في العراق والعالم يعتقدون أنهما عدوتان وان الحرب بينهما قاب قوسين أو أدنى وهذا الأمر لم يحدث ولن يحدث وقد سخرت أمريكا للترويج لهذا الاعتقاد ماكنة إعلامية كبيرة ومتفننة تقودها عقول في ال (سي أي أي) وأصبح الاعتقاد أكثر قرباً بعد الحرب في سوريا واليمن وتدخل إيران الواضح فيهما ناهيك عن التدخل الكبير في العراق والذي بات اكبر تأثيراً ونفوذاً عن ذي قبل والكل يترقب وينتظر منذ سنين طويلة ما أوحت به الدعاية الأمريكية أمريكا ستضرب إيران لان إيران تدعم الجماعات المسلحة والإرهابية وتتدخل في العراق وفي حرب سوريا واليمن وتدعم الميليشيات المسلحة في العراق ولبنان التي يتبع حزب الله فيها إيران عقائديا وعسكريا ,إيران التي يعتقد الكثيرون اعتقاداً خاطئاً أنها تشكل خطرا بل تهديدا للوجود الأمريكي في العراق ودول الخليج ولبنان وسوريا وتشكل تهديدا لأمن إسرائيل وهذا وهم وقع به الكثيرون والأحداث تثبت خلاف ذلك ,أمريكا شددت العقوبات على إيران وهي الخطوة المهمة قبل الضربة العسكرية ,إيران ترد سيكون ردنا مدمراً وسيطال إسرائيل إذا تعرضنا لعدوان ,إيران تعلن سنغلق مضيق هرمز وسنضرب المصالح الأمريكية في الخليج العربي إذا تعرضنا لضربة من الأمريكان أمريكا تغتال قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس وإيران تتوعد برد يزلزل الأرض تحت أقدام الأمريكان في العراق والمنطقة وإذا بردها خجولا لا يرقى الى خسارتها ولا الى تهديداتها عبارة عن بضعة صواريخ لم تزلزل ولم تقتل جندي أمريكي واحد ولم يطال ردها مصالح أمريكا في المنطقة ولم يخدش إسرائيل ,وبات العالم يسمع هذه السيناريوهات منذ سنين لكن لا أمريكا تضرب إيران الضربة القاصمة ولا إيران ترد وتضرب مصالح أمريكا وحلفائها في الخليج أو إسرائيل رغم العديد من الضربات التي وجهتها إسرائيل للقوات الإيرانية في سوريا ولا تغلق مضيق هرمز والسبب اتفاق المصالح بين أمريكا وإيران ,فإيران تريد بقاء العراق ضعيفا مفككا واكبر من يعوضها عن خسائرها من العقوبات الأمريكية و بالعملة الصعبة سواء بتصدير منتجاتها الصناعية والزراعية والنفطية وغيرها للعراق أو بغسيل الأموال أو بأموال المخدرات أو بالأموال التي تهربها الفصائل المسلحة التابعة للحرس الثوري إليها وأمريكا تريد بقاء إيران شرطي الخليج لحلب مئات المليارات من الدولارات من دول الخليج سنويا من بيع الأسلحة والمعدات وصرفيات القواعد العسكرية والقوات الأمريكية في الخليج ودفع بدل حماية لدول الخليج كما يقول الرئيس الأمريكي ترامب ,وهكذا انطلت اللعبة الأمريكية الإيرانية الإسرائيلية بل المسرحية على الجميع والتي تستهدف العرب أرضاً وشعوباً واقتصاداً وأموالاً لإبقائهم ضعفاء متناحرين مختلفين ومتخلفين ومتقاتلين ولتنام إسرائيل قريرة العين والدليل ما حصل في الأزمة الأخيرة بعد اغتيال سليماني التي توقع الكثيرون إنها ستؤدي الى حرب مدمرة بين البلدين لكن اتفاق المصالح فوق كل الاعتبارات حتى وان خسرت إيران عدد من قادتها , ان المتابعين والمتبصرين والعارفين بدهاليز السياسة باتوا على يقين ان الأمر لا يعدو عن كونه اتفاق بين أمريكا وإيران للحفاظ على المصالح المشتركة والمهمة لكلا الدولتين في المنطقة ولهذا الاتفاق أهداف إستراتيجية مهمة الهدف الأول منه تدمير العراق الذي طالما شكل خطرا كبيراً على امن إسرائيل ومصالح أمريكا في المنطقة وإيران التي لا تنسى حرب ألثمان سنوات في ثمانينيات القرن الماضي التي أذاقها العراق فيها سم الهزيمة , والتدمير في صفحته الأولى كان بالقوة العسكرية ونفذته أمريكا في غزوها للعراق وقدمت لها إيران المساعدة في هذا الغزو وفي صفحته الثانية أمريكياً إيرانياً من خلال إثارة الصراع الطائفي والحروب والقتل وإشاعة الفوضى واستنزاف أموال النفط وسرقة أموال وثروات العراق وإشغاله بحروب ومعارك مستمرة لاستنزاف كل طاقاته وقدراته البشرية والمادية وأوكلت هذه المهمة للأحزاب الطائفية الموالية لإيران هذه الأحزاب التي سلمها الأمريكان مقاليد الأمور في البلاد فتقاسمت السلطة وفق المحاصصة الحزبية والطائفية ثم مارست الفساد والسرقة والنهب ونشرت المخدرات والأمية والجهل والفقر والبطالة والأمراض وأمعنت في الظلم والجور ودمرت بنية المجتمع العراقي وقضت على قيمه ومبادئه السامية وعملت على تقسيم البلد عرقيا وطائفيا ,والهدف الثاني من التفاهم الأمريكي الإيراني هو استنزاف أموال دول الخليج العربي التي يخوفها الأمريكان بالبعبع الإيراني القريب منها وقد تبنت هذه الدول تكاليف الحرب في سوريا حليفة إيران مادياً وتسليحياً من خلال تقديم الأموال والسلاح للجماعات المتطرفة ثم زجها الأمريكان في حرب اليمن من خلال ما سمي بالتحالف العربي للتصدي للمد الحوثي الموالي لإيران لكي يتم استنزاف أموالها الكبيرة بصفقات خيالية لشراء الأسلحة والمعدات الأمريكية والغربية بمئات المليارات من الدولارات والآتي أكثر ,والهدف المهم الثالث في التفاهم هو إبعاد إسرائيل عن أي خطر جديد يهدد أمنها وكيانها ومن أية دولة عربية خصوصا الكبيرة والقوية مثل العراق وسوريا ومصر بإشغال هذه الدول بالحروب التي دمرت قواتها المسلحة وبناها التحتية وصناعتها الحربية واستنزفت كل مواردها المادية والبشرية ودمرت اقتصادها وإشغال مصر بالجماعات الإرهابية في سيناء والإخوان المسلمين في الداخل وإرغام الدول العربية على تطبيع العلاقات مع إسرائيل لإنهاء القضية الفلسطينية مثلما تريده إسرائيل وأمريكا من خلال ما سمي بصفقة القرن ,هذه هي أهم أهداف الاتفاق الأمريكي الإيراني ,والدليل على هذا الاتفاق هو إطلاق أمريكا يد إيران في العراق وسوريا واليمن فإذا كانت أمريكا لا تؤيد الوجود الإيراني في العراق وتعارض التدخل الكبير في شؤونه والسيطرة على أمواله واقتصاده وعلى قراره السياسي وان هذا التدخل يؤثر على مصالحها فلماذا أطلقت أمريكا يد إيران في العراق بل سلمته لإيران على طبق من ذهب وغضت النظر عن كل ما تفعله إيران في العراق خصوصا تشكيل الميليشيات التابعة لها ولحرسها الثوري دون أية إجراءات عملية للحد من هذا التدخل اللهم باستثناء الكلام والتهديد والوعيد , والمثير في الأمر ان أمريكا تفرض عقوبات اقتصادية على إيران والعراق هو الذي يدفع ثمن العقوبات ويعوض إيران عما تخسره بسبب العقوبات الأمريكية.

قدرات العراق

وهو استنزاف كبير لقدرات العراق المالية والاقتصادية فأمريكا راضية على كل ما تقوم به إيران في العراق وسوريا ولبنان واليمن بل هي من تساعدها في هذا الأمر فلولا إيران لما تم تدمير العراق وسوريا واليمن ولما تم استنزاف شباب العراق وسوريا واليمن ولما تم استنزاف أموال العراق الكبيرة وثرواته الطائلة ولما تم استنزاف أموال السعودية والإمارات وباقي دول ا لخليج العربي ,فواهم من يتصور ان أمريكا غير راضية عن الدور الإيراني في المنطقة انه اتفاق المصالح أيها السادة ومصالح أمريكا وإيران وإسرائيل تكمن في تدمير الدول العربية الكبيرة والمهمة خصوصا العراق وسوريا ومصر و استنزاف قدراتهما البشرية والمالية والاقتصادية وتقسيمها طائفياً وقومياً تمهيدا لتقسيمها جغرافياً واستنزاف أموال دول الخليج العربي مستغلين غباء قادة العرب وجهلهم بالسياسة وعمالة بعضهم وحبهم للكراسي والسلطة وللأموال .

شهق الناس

قابوس الحكم والحكمة

ياس خضير البياتي
الامارات

بناء الأوطان حكمة، والحكمة صفة جامعة، وصفة حاكمة ايضا. هي بصيرة وعدل، واستثمار الذكاء والخبرة والمعرفة لتحقيق الخير، مثلما هي فهم عميق للتسامح والتوازن، وناتج لجميع العمليات العاطفية والاجتماعية والمعرفية والعلمية التي تحول الخبرات الى حكمة. والحكيم يفكر بالعقل، وله القدرة على الاستقراء والاستنتاج بفكر متزن وهادئ، وهو مبتكر للحياة، ومتأمل لها بعمق، وصاحب قرارات عقلانية تتجسد في الازمات أكثر منها في حالات ركود الحياة ونمطيتها. كم من حاكم عربي لبس رداء الحكمة، وحافظ على وطنه من اعاصير السياسة الرعناء، ومن شبق السلطة وملذاتها ونجاستها، وكم وطن عربي ابتلعه الزمن، واندثر في حواشي الأرض، وفقد بريقه وجماله وخيراته، بسبب حاكم جاهل وأرعن، واي وطن هذا الذي حاكمه مراهن وأهله رهائن، وأي وطن هذا الذي هواؤه الموت والاحزان. هكذا يذكرنا اليوم سلطان قابوس بالأوطان والحكمة عندما كان حيا، مثلما يذكرنا بها، وهو يودعنا بحكمة البساطة والتواضع، كأننا نكتشف زمانا ليس زماننا، ومكانا ليس مكاننا، وحكمة ليست حكمتنا، فاستنطقت بموته عبقرية المكان بالدهشة، كأننا ندخل الى زمن آخر، ونخرج من مكان جديد يتلون بعبقرية الأفعال، لنستيقظ على دهشة متأخرة، لنرى أنفسنا أمام صرح من صروح النماء والتحديث ،ودولة الإنسانية والسلام والتسامح والإخاء، ودهشة لحكيم صنع بلدا لا يشبه الا نفسه، ومدرسة لا تشبه الا نفسها، وانسانا لا يشبه الا نفسه بالتسامح والطيبة والهدوء والصداقة للجميع. فالحر يحرر.

فأي خسارة هذه التي خسرتها أوطان العرب برحيل الحكماء مثل زايد وقابوس رحمهما الله، هي خسارة عربية بامتياز ان نفقد الحكماء في الزمن الصعب، زمن اندثار المآثر والعقل والحكمة الا ما ندر، فهناك اوطان تنتهك كرامات البشر بالقتل والاختطاف والتجويع والفقر، وتنام الشعوب على قهر الجوع واستبداد الحاكم الجاهل والبليد، ونتفقد الحكمة لتضيع الأوطان، وتختفي من خرائط الوجود الإنساني ،فأي خسارة تخسرها الأوطان بذهاب الحكيم، وبقاء البليد الارعن ،لكن الامل لن يفقد في وطن الحكماء ، فالإمارات تتباهى بحكمتها وتنميتها وعالميتها، لأنها مصابة وراثياً بحكمة زايد وتسامحه ونبله وعطائه وهي قدوة الأوطان العربية بالتنمية وباقتصادها الرقمي الجديد، ومجتمعها المعرفي ، تحرك الساكن بزلال رؤيتها المستقبلية ،مثلما ننتظر من عمان الحكمة ان تسيرعلى نهج قابوس ببريق عربي اكبر ،واخوة في الوطن والتاريخ

نعم الموت حق وواجب، والنفس المطمئنة ترجع الى ربها راضيّة مرضيّة، لكننّا ونحن نودع الحكيم والإنسان نشعر بالحزن وألم الفراق، فقد رحل عنا قائد هذا الوطن تاركاً لنا ذكرى معطرة بتراب الوطن ونخله ومساجده وحدائق الياسمين، فيها الأمل للأبناء، وحكمة الأفعال والأيام، لمدن كانت صحراء قاحلة تبكي الماء والزرع والإنسان، ولتتحوّل كثبان الرمال إلى عناقيد عنب، ورطب، وبساتين للزهور، وبيوتاً للعلم والإبداع، فطوبى لمن استنطق الوردة في الرمال، وفجر إبداعات الإنسان من وسط الصحراء، وجعل دنيا عمان درّة المدن وقبلة العالم.

حزننا كبير وعميق، حينما غادرنا جسدياً، وكان غزيراً كالبحر في عطائه ومحبته للأبناء، فما أعظم الخير الذي خلفه لنا سيد الوطن، وما أعلى البناء الذي أنجزه، وما أجمل الحكمة التي غرسها في تراب الوطن، وما أجمل الدروس البليغة التي تركها للأبناء في مواجهة الزمن، بإنجازه في فترة قياسية دولة عصريّة شامخة، ما لم تنجزه دول في أحقاب ودهور.

إن قابوس المعلم والتاريخ هو الحكيم في أمة ابتعدت عن الحكمة في هذا الزمن الرديئ، فمن يبني دولة عصرية في زمن الصراعات، لا يمكن أن يكون إلاّ حكيماً وفيلسوفاً وشاعراً في إنجازاته، فقد أعطى قابوس الوطن الشيء الكثير، فأصبح قابوس الوطن، والوطن قابوس، فجعله ساحة للتسامح والمحبة والأخوة، وصوت الحكمة والاتزان، حتى أصبح وطن عمان حكمة للآخرين، ونموذجاً للبناء والتنمية والمحبة في عصر عربي لا يسمح لمواطنيه الا بالحروب والموت والتخلف.

يا سيد الوطن والقلب والكلمة، مهما اختلفنا واتفقنا معك في الرؤى بمنطق الأبيض او الاسود، فأن الجميع لن ينسى حكمتك وحنكتك وعقلانيتك، واتزانك وهدوءك، رغم اعاصير شر السياسة، وعصر زلازل الحروب، وبراكين البارود، وعزاؤنا أنك تركت وطنا يمتلئ بالياسمين، وشعبا معطرا برياحين الحكمة والطيبة، فأبقيت وطنا صالحا للعيش بسلام، ومنجماً يزن الالاف الاطنان من حكمتك العمانية المتأصلة بالتاريخ.

أيها الحكيم في وطن، شغلت الناس في حياتك بأفعال الحكماء، وغادرتنا جسديا، لكننا مازلنا نتسم نسائم الوطن في حكمة الحكيم. في ذمة الله يا ياقابوس الوطن والحكمة، يا من عشت نموذجاً حياً للحكمة والبصيرة التي أوصلت وطن عمان إلى بر حكمة الأمان والسلام.

الدور الإيجابي للإعلام في إدارة الأزمات

زينب فخري
بغداد

ليس من اليسير الاقتصار على تعريف واحد لمصطلح "الأزمة"، ذلك المصطلح القديم في الاستعمال، والأكثر شيوعاً في عصرنا الراهن، الآخذ بالتوسع في معناه مع الزمن ليصبح ذات تعاريف متعددة وليتسم بالشمولية والتنوع.

ففي أدبيات السياسة تعني: "حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي وتستدعي إيجاد قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله"، أما في الاقتصاد، فهي: "انقطاع في مسار النمو الاقتصادي حتى انخفاض الإنتاج". وقد جاءت في العلوم الاجتماعية بمعنى الفوضى التي تعاني منها الناس والحكومات والدول. وتُعرَّف الأزمة على أنَّها تعني: "تهديدًا خطرًا متوقعًا أو غير متوقع لأهداف وقيم ومعتقدات وممتلكات الأفراد والمنظمات والدول والتي تحد من عملية اتخاذ القرار".

وفي كتاب بعنوان "إدارة الأزمات السياسية واستراتيجيات القضاء على الأزمات السياسية الدولية"، للباحث والأكاديمي المتخصص في العلوم الاستراتيجية والإدارية، الدكتور محمد سرور الحريري يقول إنَّ عملية إدارة الأزمة تتطلب عددًا من الأمور، من بينها أن يكون هناك إدراك بأن هناك أزمة، ومهمة فريق الأزمة بالأساس تتمحور حول عدد من المهام، من بينها: التنبؤ بالأزمات والمشكلات المختلفة، ووضع بدائل لها، ووضع خطط مستقبلية متكاملة للتعامل مع الأزمات وتوجيه النصح والإرشاد للمسؤولين، كلٌ في مجاله.

وهناك مناهج مختلفة للتعامل مع الأزمات، وتُقسم إلى اتجاهَيْن: الأول سلبي، يعتمد إما على إنكار وجود الأزمة، وتجاهل التعامل معها أصلاً، أو على الضغط عليها، ومحاصرة كافة المنافذ التي تؤدي إليها، وعزلها عن العوامل التي أدت إليها، أو تشكيل لجنة خاصة للتعامل معها، بشكل يؤدي إلى تضييع وقت طويل في التعامل معها، بما قد يؤدي إلى تفاقمها.

منهاج ايجابي

والمنهج الثاني هو المنهج الإيجابي في التعامل مع الأزمة، عبر الاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية في الدولة ومعالجتها، وتشجيع المشاركة السياسية والمجتمعية، وتفتيت الجوانب السلبية للأزمة، وتشكيل فرق عمل مخلصة تعمل على إيجاد حلول ناجحة للأزمات التي تواجه الدولة، بشكل فني ومخلص، كذلك محاولة امتصاصها، وتغليب مصالح المواطنين، والاهتمام بالجوانب الاقتصادية والثقافية للمجتمع وتطويرها، بحيث يكون المجتمع عاملاً مساعدًا على معالجة الأزمات.

ولأنَّ للإعلام أهمية في إدارة الأزمات، بل له دور محوري ومؤثر لاسيما مع الأحداث الساخنة، إذ يستطيع التأثير بشكل ملحوظ، سلباً أو إيجاباً، حسب المحتوى. ومن البديهي المطلوب من الإعلام هو التعامل مع الأزمة بمنهج علمي وليس من خلال سياسة الفعل وردّة الفعل، وحينما يتعلق الأمر بمصير الوطن ومحاولة زعزعة أمنه واستقراره وجره الى حافة الهاوية، فينبغي على الإعلام ممارسة الدور الايجابي، والتوعية في إدارة الأزمات وأهميته من خلال المسؤولية التي يتحملها الإعلام الواعي؛ لذا يطلق عليه إعلام الأزمات أو ما يسمَّى "إعلام المواجهة وإعلام الطوارئ".

إنَّ أي أزمة تتطلب استخدام كلّ وسائل الاعلام لإعداد مناخ إعلامي للمواجهة، ويكون له أثر في جميع مراحل الأزمة، ابتداءً بالمرحلة الأولى المتمثلة بظهور مشاهد ومواقف تشير إلى احتمال حدوث الأزمة مما يستوجب الحذر والاستعداد مع وضع الخطط المناسبة، وتتلخص مهامه في هذه المرحلة بقياس الرأي العام ومعرفة اتجاهاته، وتوفير المعلومات اللازمة لمواجهة الأزمة واتباع تغطية إعلامية (تحليلية)، وتفسيرية، ونقدية، مروراً بالمرحلة الثانية، المتسمة بالاتساع والنمو، ويختلف فيها دور الإعلام عن المرحلة السابقة، إذ يقوم بمهام، منها: العمل على استقرار وتماسك الجبهة الداخلية، مقاومة السلوكيات السلبية وتأكيد السلوكيات الإيجابية وضرورة إعداد الرأي العام لتقبّل نتائج الأزمة وغيرها. وانتهاءً بالمرحلة الثالثة، وهي مرحلة انحسار الأزمة ويتغير فيها مهام الإعلام، إذ يعمل على التقليل من أثار الأزمات على الروح المعنوية للمواطنين، وازالة الآثار السلبية للأزمة، ودراسة أثر الأزمة على الترابط الاجتماعي بين المواطنين، وتقييم مدى نجاح أجهزة الإعلام المختلفة في القيام بدورها أثناء الأزمة. ولكن غالباً ما يحدث خلل في المعالجة الإعلامية للأزمات والكوارث، وتتمثل بـ:

–التعامل الجزئي والانتقائية في نقل الحقائق والوقائع على وفق المصلحة.

–اعتماد المبالغة والتهويل والتناقض أثناء الأزمة وبعدهما للحصول على مكتسبات مادية ومعنوية أو تنفيذاً لأجندات معينة.

–التعتيم الإعلامي على الآراء المخالفة؛ وذلك في سياق احتكار المعلومات لصالح جهات محددة.

– عدم التوازن في تناول الموضوعات السلبية والإيجابية مقابل التركيز على السلبيات أكثر من الإيجابيات.

– تهميش بعض الفئات وإهمالها واتباع سياسة الصمت الإعلامي تجاه مشاكل البعض أو واقعهم.

– الارتكاز على الأزمات لصنع جماهيرية المقدِّم والفضائيات: فالبرامج الحوارية التي تعتمد عليها الكثير من القنوات في فترة الأزمات تهتم بجذب أكبر عدد من المتابعين وبوسائل مختلفة قد تكون منافية للأعراف والسياق العام، وأحد أسوأ الأنماط المستخدمة في فنون الحوار إحراج الضيف، في حين أنَّ الحوار الناجح يحيط بجوانب الضيف بطريقة سلسة ومنسجمة، ويستطيع المحاور تحقيق سبق عبر أسلوبه الحواري، وكلما نجح المحاور في الحصول على الإجابة المناسبة، كان ذلك نجاحاً مهنياً وأخلاقياً وعلى مستوى أمانة العلاقة مع الجمهور، الذي لا يجب انتهاك حقّه في المعرفة أو إشغال وقته بقضايا هامشية. وبالتأكيد لا ننسى أن بعض الحوارات تسيس لخدمة مصلحة معينة، وهنا يأتي عامل ضبط النفس للخروج بنتائج مرضية.

اتباع سياسة

وختاماً لكي تحقق وسائل الإعلام الأهداف المرجوة منها في الأزمات، عليها الفورية في نقل الأزمة، وإمداد الجمهور بالحقائق التفصيلية، والعمق والشمول في تغطية جوانبها المختلفة، وضبط النفس والتعامل بموضوعية مع أجهزة الرأي العام، والاعتراف بالأخطاء التي قد تحدث أثناء التغطية، وليكن الهدف دائمًا من التناول الإعلامي مساعدة المجتمع في مواجهة الأزمة والتغلب عليها. إنَّ الإعلام لا يجب أن يكون صانعا للأزمات أو مصدراً لها، بل عليه أن يعي أهمية دوره في إدارة الأزمات.